تحرك عاجل

مدون سعودي على وشك أن تنفذ فيه عقوبة الجلد

نمى إلى علم منظمة العفو الدولية أن رائف بدوي، أحد المدونين السعوديين وسجين الرأي، سوف يتم جلده على الملأ في 9 يناير/كانون الثاني. إن عقوبة الجلد تنتهك القانون الدولي الذي يحرم تماماً التعذيب وغيره من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

فقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بأن رائف بدوي سوف يتم جلده بعد صلاة الجمعة أمام مسجد الجافلي بجدة يوم 9 يناير/كانون الثاني. وسوف تتم عملية الجلد أمام الملأ.

في 7 مايو/أيار 2014، حكمت المحكمة الجزائية في جدة على رائف بدوي بالسجن 10 سنوات، الجلد 1000 جلدة، ويتبع ذلك حظر على السفر مدة 10 سنوات، وحظر على استخدام وسائل ا لإعلام، وغرامة قدرها مليون ريال سعودي (حوالي 266،600 دولار أمريكي). وتنبع الإدانة والحكم من إنشاء رائف بدوي لموقع "اللبرليون السعوديون" على الإنترنت (والذي أمرت المحكمة بإغلاقه)، واتهامه بأنه قد "أساء إلى الإسلام". وقد أيدت محكمة الاستئناف بجدة الحكم في سبتمبر/أيلول.

ووفقاً للقرار النهائي للمحكمة، فإن رائف بدوي سوف لن يتلقى ما يزيد عن 50 جلدة في المرة الواحدة، مع استراحة لا تقل عن أسبوع بين المرتين.

وكان قد اتهم رائف بدوي في أول الأمر بتهمة "الردة"، وهي جريمة تعاقب بالإعدام في السعودية. وهو معتقل منذ 17 يونيو/حزيران 2012 في سجن بريمان بجدة. ويذكر أن محامي رائف بدوي، وليد أبو الخير هو نفسه يقضي حكماً بالسجن 15 عاماً بسبب نشاطه السياسي.

يرجى كتابة مناشدات فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتك الخاصة:

- دعوت السلطات إلى عدم تنفيذ أي عقوبة جلد، والتي سوف تنتهك القانون الدولي الذي يحرم التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة؛
- دعوتها إلى الإفراج عن رائف بدوي فوراً وبدون قيد أو شرط بصفته سجين رأي، اعتقل لا شئ سوى أنه يمارس حقه في حرية التعبير؛
- دعوتها إلى ضمان إلغاء حكم الإدانة الصادر ضده.

يرجى إرسال المناشدات قبل 19 يناير/كانون الثاني 2015 إلى:

خادم الحرمين الشريفين، ورئيس مجلس الوزراء
جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
رقم الفاكس: (عبر فاكس وزارة الداخلية)
3125 403 11 966+ (الرجاء تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب الجلالة، خادم

وزارة الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزارة الداخلية،ص. ب. 2933، طريق المطار
الرياض 11134، المملكة العربية السعودية
فاكس رقم: 3125 403 1 966+
(الرجاء تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب السمو الملكي

ونسخ إلى:
رئيس لجنة حقوق الإنسان
بندر بن محمد عبد الله العيبان
لجنة حقوق الإنسان
ص ب 58889، الرياض 11515
شارع الملك فهد
مبنى رقم 373، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس رقم: 2061 146 1 966+
البريد الإلكتزوني: hrc@haq-ksa.org

الحرمين الشريفين

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث السادس على التحرك العاجل رقم 13/3. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/023/2014/en

تحرك عاجل

مدون سعودي على وشك أن تنفذ فيه عقوبة الجلد

معلومات إضافية

في يوليو/تموز 2012، بدأت محاكمة رائف بدوي في المحكمة العامة بجدة. وفي 21 يناير/كانون الثاني 2013، أحالت المحكمة العامة القضية إلى المحكمة الجزائية بجدة، قائلة إنها ليست لديها الاختصاص لدارسة القضية حيث أنها لم تجد رائف بدوي قد أساء إلى الإسلام، ولذا فإن تهمة "الردة" لا تنطبق عليه. إلا أن المدعي العام قد أصر أن رائف بدوي ينبغي أن يحاكم بتهمة "الردة". فأحيلت القضية بعد ذلك إلى محكمة الاستئناف لتقرر إذا ما كان ينبغي أن تنظر من قبل المحكمة الجزائية في جدة أو محكمة أخرى، خاصة المحكمة العامة في جدة، والتي لديها الاختصاص بشأن قضايا "الردة". فأحالت محكمة الاستئناف القضية إلى المحكمة الجزائية، وفي 29 يوليو/تموز 2013، حُكم على رائف بدوي بالسجن سبع سنوات، و600 جلدة. ونقض محاميه الحكم دافعاً بأن القضية قد نظرت من قبل قاض مؤقت، وأنه لم يكن محايداً. وفي 11 ديسمبر/كانون الأول 2013، قررت محكمة الاستئناف أن القضية ينبغي أن تراجع مرة أخرى وأحالتها إلى المحكمة الجزائية في جدة. وفي 25 ديسمبر/كانون الأول، 2013، قرر القاضي بالمحكمة الجزائية أنه ليس لديه الاختصاص للنظر في القضية، محاججاً أن التهمة تتعلق "بالردة". فأحيلت القضية مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف كي تقرر إذا ما كانت سترسل القضية مرة أخرى إلى المحكمة الجزائية لتنظر فيها هي نفسها. وأحالت محكمة الاستئناف القضية مرة أخرى إلى محكمة جدة الجزائية، والتي حكمت، 7 مايو/أيار 2014، على رائف بدوي بالسجن 10 سنوات، و1000 جلدة، وغرامة قدرها مليون ريال سعودي (حوالي 266،600 دولار أمريكي). واستأنف رائف بدوي الحكم، وفي 1 سبتمبر/أيلول، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عليه.

واصلت السلطات السعودية حملتها على نطاق واسع لاضطهاد نشطاء المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع الإفلات التام من العقاب. فقد حكم على مدافع بارز لحقوق الإنسان، وهو وليد أبو الخير، بالسجن 15 عاماً من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة، يتبع ذلك حظر على السفر مدة 15 عاماً. إذ وجدته مذنباً "بالسعي لنزع الولاية الشرعية، والإساءة للنظام العام في الدولة، وتأليب الرأي العام وانتقاص السلطة القضائية وإهانتها، والقدح علناً في القضاء الشرعي، وتشويه سمعة المملكة باستعداء المنظمات الدولية ضدها، والإدلاء ببيانات غير موثقة تسيء لسمعة المملكة". وكان قد قبض عليه بادئ الأمر، في 15 إبريل/نيسان، بعد أن مثل في الجلسة الخامسة من محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالعاصمة الرياض. وقبل ذلك، فقد حكمة على وليد أبو الخير بالسجن ثلاثة أشهر من قبل المحكمة الجزائية في جدة، وفي 6 فبراير/شباط 2014، تم تأييد الحكم من قبل محكمة الاستئناف في مكة على نفس التهم (انظر التحرك العاجل UA 98/14, http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/016/2014/en)

إن العقوبة البدنية، مثل الجلد، تنتهك القانون الدولي، الذي يحرم التعذيب وغيره من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الاسم: رائف بدوي

لمزيد من المعلومات بشأن التحرك العاجل 3/131: رقم الوثيقة: MDE 23/001/2015، تاريخ الإصدار: 8 يناير/كانون الثاني 2015

AMNESTY
INTERNATIONAL